اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة «الكهرباء» للسنة المالية 2016/2015

الميزانيات : 153 ألف عداد لم تقرأ منذ سنوات

■ الوعد بتسوية الملاحظات لا يعتبر حلا ويجب أن تكون هناك إجراءات جديه

■ الوزارة بحاجة إلى زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد آليات أكثر تفاعلية

لجنة الميزانيات

■ إحكام وضبط الشؤون المالية والإدارية في الوزارة وفق اللوائح والنظم المعمول بها

■ تفعيل إدارة التدقيق الداخلي وتأهيلها بالكوادر الوظيفية المناسبة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية

■ يجب إعادة النظر بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة وطرح وتنفيذ المناقصات

■ الوزارة لم تتخذ إجراءات جدية لتحصيل مستحقاتها لدى بعض الجهات الحكومية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه ومخالفات المراقبين الماليين وذلك بحضور الوزير المختص وتبين لها ما يلي :-

اولا: تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة:

في بداية الاجتماع افاد ديوان المحاسبة أن الجهة قامت بتسوية بعض ملاحظات والبعض الآخر وعدت الجهة بتسويته وهو ما رفضته اللجنة حيث ان الوعد بتسوية الملاحظات لا يعتبر حل لتلك الملاحظات انما يجب ان يكون هناك إجراءات جدية بتسويتها.

كما طلبت اللجنة من الديوان إرسال تقرير الجدية بتسوية الملاحظات للجنة لمعرفة ماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتسوية ملاحظاتها.

وشددت اللجنة إلى حاجة الوزارة إلى زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد اليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها والالتزام بالمواعيد المقررة دستوريا وقانونيا في الرد على مكاتباتها.

ثانيا : ضبط الشؤون المالية والإدارية وتفعيل إدارة التدقيق الداخلي

شددت اللجنة على ضرورة إحكام وضبط الشؤون المالية والإدارية في الوزارة وفق اللوائح والنظم المعمول بها مع تفعيل إدارة التدقيق الداخلي تفعيلا حقيقيا وتاهيلها بالكوادر الوظيفية المناسبة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية للحد من المآخذ المالية والإدارية والمحاسبية التي يسجلها ديوان المحاسبة وذلك لتلافي المخالفات المالية الذي يسجلها المراقب المالي على الوزارة.

ثالثا: عدم الدقة في تقدير ميزانية الوزارة

وأكدت اللجنة أنها سبق وأن نبهت مرارا إلى ضرورة مراعاة الوزارة الدقة اللازمة عند إعدادها لتقديرات ميزانيتها خاصة وأن من ملاحظات ديوان المحاسبة (ضعف إنجازات الوزارة في تنفيذ مشاريع خطة التنمية) مبينة أن الحساب الختامي يكشف عن كثرة المناقلات المالية بين المشاريع وصل في بعضها لنقل الاعتماد بالكامل من مشروع لصالح مشاريع أخرى أو لصالح الصيانة مما يشير إلى افتقار التقديرات والدراسات للدقة المالية والتنفيذية ولا يعكس القيمة التشغيلية الحقيقية لها ومنها.

رابعا: ضرورة رفع كفاءة إدارة وتنفيذ عقود ومناقصات الوزارة

كما بينت اللجنة أهمية إعادة النظر بشكل جاد بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة وطرح وتنفيذ مناقصات وعقود الوزارة والربط بين بعضها البعض بشكل ملائم وفق جداولها الزمنية للتنفيذ والرقابة عليها ضمن متطلبات الجهات الرقابية ترشيدا للإنفاق العام وحفظا لحقوق الوزارة مع تكييف الواقع الهندسي لتلك العقود مع الجانب القانوني لخلق عقود مرنة في التنفيذ تتناسب مع الواقع العملي قدر المستطاع.

خامسا: تحصيل مستحقات الوزارة من المنتفعين بخدماتها: -

تبين للجنة أن الوزارة مازالت تعاني من قصور في تحصيل مستحقاتها حيث بلغ رصيد الديون المستحقة 241 مليون دينار ويعود بعضها لسنوات مالية قديمة ويتضح من خلال بيانات الحساب الختامي بأن الرصيد القديم تم تحصيل ما نسبته 0.2% كما أن الوزارة لم تتخذ إجراءات جدية لتحصيل مستحقاتها لدى بعض الجهات الحكومية والتي بلغت 15 مليون دينار وذلك حسب تقرير ديوان المحاسبة.

سادسا: شركات قراءة العدادات: -

واستمعت اللجنة إلى الملاحظات المتعلقة باستمرار ضعف اداء شركات العدادات مما ادى هذا الضعف إلى تراكم مستحقات الوزارة بالإضافة إلى تاخر تسجيل وضياع المستحقات حيث افاد الديوان أن هناك 153 الف عداد لم تقرا منذ سنوات وتعتبر هذه القضية من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الوزارة كون لها علاقة مباشرة بتحصيل مستحقات الخزانة العامة كما ان الوزارة غير جادة باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه تلك الشركات.

سابعا: شؤون التوظف: -

استعرض مراقب شؤون التوظف ان هناك قرارات مهمات رسمية لم تعرض على مراقب شؤون التوظف منها دورات تدريبية تم إقرارها على انها مهمات رسمية ورفع مستوى وظيفي لموظفين مخالفين للشروط المطلوبة وهناك قرارات مخالفة تتعلق بوظائف إشرافيه.

وفي نفس السياق افاد ديوان المحاسبة ان هناك بدلات تخص الكوادر الفنية من مهندسين ومحاسبين يصرف لهم الكادر المهني وهم لا يعملون في مجال التخصص كما ردت الوزارة ان هؤلاء الموظفين يستحقون هذا الكادر انما هناك حاجة لتحديث الوصف الوظيفي والهيكل الإداري لكي يصحح الوضع داخل الوزارة حيث تم مخاطبة الخدمة المدنية بهذا الشان وشددت اللجنة على وضرورة تغطية ذلك بغطاء قانوني إن كان هناك مستحقين لهذا البدل فالامر يرجع إلى الوزارة من خلال تحديثها للهيكل التنظيمي للوزارة.

لما يترتب عليها من خسائر تتحملها الدولة

المطيري يحذر وزير النفط من التهاون في التأخير بتنفيذ عقود المناقصات

■ تعثر المقاولين في التنفيذ يؤكد وجود خلل في الترسية عليهم

■ الملف سيكون محط اهتمام خلال الأيام المقبله وخطوات الوزير سنراقبها جيداً

ماجد المطيري

حذّر النائب ماجد المطيري وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق من التهاون في التاخير بتنفيذ عقود المناقصات النفطية وما يترتب عليها من خسائر تتحملها الدولة.

وقال المطيري في تصريح صحفي ان النفط هو شريان الاقتصاد الكويتي ولابد من الوزير المرزوق الالتفات والتحقق من العقود الجارية الان وما يحصل بها من تاخير يعود بالضرر على اقتصاد البلد.

واضاف المطيري ان تعثر المقاولين في تنفيذ مناقصات بمئات الملايين يؤكد وجود خلل في تاهيل المقاولين والترسيه عليهم وهذا يتطلب مراجعه جميع شروط التاهيل بحيث لا يستطيع المشاركة الا من تنطبق عليهم شروط التاهيل.

واكد المطيري ان هذا الملف سيكون محط اهتمام خلال الأيام المقبله وخطوات الوزير سنراقبها جيدا ولن نقبل العبث بهذا القطاع المهم ويجب على الوزير سرعه التحرك واتخاذ القرارات المناسبه في حال تعثر المقاولين ومن غير المقبول ان تتحمل البلد خسائر بمئات الملايين.

وختم المطيري تصريحه ان الحكومة تتعثر في العجز المالي لتمس جيوب المواطنين وفي المقابل تصمت عن مقاولين متعثرين يكبدون الدولة مئات الملايين ولن نقبل باستمرار الوضع بهذا الشكل.

تساءل عن اسباب التوصية بعدم الترسية على ثاني اقل الأسعار بعد انسحاب الأول

الفضالة يحضر رقابياً لـ« الأنابيب النفطية»

بدا النائب يوسف الفضالة في التحضير لملف الانابيب النفطية رقابيا عبر سؤال وجهه الى وزير النفط قال فيه: تمثل مصفاة الزور مشروعا حيويا لتزويد الدولة بمتطلباتها من الوقود وبخاصة ما يوفر احتياجاتها لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وحتى يتحقق ذلك يتعين ان يتم مد خطوط انابيب للمصفاة لتزويدها بالنفط الخام وقد كلفت شركة نفط الكويت بتشييد هذا الخط ليتزامن الانتهاء منه مع تشغيل المصفاة في 2019.

واضاف الفضالة: غير ان تعثر اتخاذ القرار بشان هذه المناقصة منذ 2014 واستمرار حالة من التذبذب حيال الخيارات المتاحة سينعكس سلبا على تشغيل المصفاة الرابعة مما سيكبد الدولة خسائر كبيرة نتيجة لذلك وسيحمل المال العام تكاليف باهظة لانتهاء الكفالات على معدات وآلات التشغيل في المصفاة.

وتابع: ولما كانت شركة نفط الكويت قد ابدت تحفظاتها منذ 2014 بعدم الترسية على ثاني اقل الاسعار في هذه المناقصة لحداثة عهده في السوق وقيامه بمشاريع ضخمة بعد انسحاب المناقص الاول فقد قام الجهاز المركزي للمناقصات العامة وبحسب ما نمى الى علمي باتخاذ قرار هذا الشهر بخصوص هذه المناقصة بعد مرور ما يزيد على 25 شهراً على تقديم شركة نفط الكويت توصيتها بالغائها واعادة طرح تلك المناقصة.

وتساءل الفضالة: ما الاسباب التي دعت شركة نفط الكويت الى التوصية بعدم الترسية على ثاني اقل الاسعار بعد انسحاب المناقص الاول والعمل على الغاء مناقصة انابيب المصفاة الرابعة واعادة الطرح في عام 2014؟ وما الاسباب التي دعت الى عدم اعادة الطرح؟ ولو اتخذ القرار بإعادة الطرح في حينها فهل كان بالامكان تجنب اي تاخير في تشغيل المصفاة الرابعة؟ لماذا تم توجيه دعوة للمتناقص الحائز على ثاني اقل الاسعار للمشاركة؟

يرى أن الحضور المميز الذي حظي به منذ افتتاحه خير دليل على أهميته ومكانته المميزة

طلال الخرافي : معرض الاختراعات الدولي وضع الكويت في قلب الخارطة العالمية

■ الفعالية تعد بوتقة لتبادل الأفكار والرؤى والتعرف على آخر الاختراعات من أجل النهوض بالفكر الابتكاري

النصف والسفير الايراني خلال جولتهم بالمعرض

أكد نائب رئيس مجلس ادارة النادي العلمي الكويتي ورئيس اللجنة العليا المنظمة للمعرض الدولي التاسع للاختراعات في الشرق الأوسط طلال الخرافي ان الحضور المميز الذي حظي به المعرض منذ افتتاحه خير دليل على اهميته ومكانته المميزة والتي وضعت الكويت في قلب الخارطة العالمية.

وقال الخرافي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) امس ان المعرض هو بوتقة تجمع مخترعي العالم لتبادل الافكار والرؤى والتعرف على اخر الاختراعات من أجل النهوض بالفكر الابتكاري حول العالم فضلا عن تقريب المسافات بين المخترعين والمستثمرين.

واضاف ان تقدم الدول يقاس بعدد براءات الاختراع التي تخدم البشرية ولذلك حرص القائمون على النادي على فتح الباب أمام أبناء الكويت من أصحاب الأفكار الابداعية لتبنيها ومساعدتهم على تسجيل براءات الاختراع وتوفير الحماية لها حفاظا على حقوقهم التي توجت فيما بعد بالتوجيهات الأميرية السامية بافتتاح مركز صباح الأحمد للموهبة والابداع الذي يهدف الى دعم المخترعين الكويتيين.

واوضح ان المعرض يمثل بيئة خصبة للمستثمرين الباحثين عن الفرص الواعدة لتطبيق الأفكار المبدعة على أرض الواقع وتحويلها الى قيم مضافة في شكل سلع وخدمات مبتكرة وجديدة تمثل افكارا غير تقليدية من خارج الصندوق والتي من شانها خلق أسواق جديدة تلبي حاجات موجودة بطرق تواكب التطور العالمي.

واشار الخرافي الى جهود النادي العلمي الحثيثة التي أدت الى أن تذكر الكويت للمرة الاولى في عام 2001 كدولة

■ النصف : المعرض استطاع أن يتخطى كل الحواجز ليكون ثاني أكبر معرض للاختراعات على مستوى العالم

راعية للمعارض العلمية وأرض خصبة لاستقطاب المخترعين حول العالم بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي تقدم كل الدعم والمساندة لشباب الكويت المخترعين.

طلال الخرافة

جناح دولة الإمارات الشقيقة

من جانبه قال عضو اللجنة المنظمة للمعرض أوس النصف ل (كونا) ان الكويت ممثلة بالنادي العلمي حريصة كل الحرص على استقطاب المخترعين من جميع دول العالم على اراضيها لعرض ابرز الاختراعات وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين المخترعين العرب والأجانب بما يصقل الخبرات والمهارات الابتكارية.

واضاف النصف ان المعرض الذي يختتم أعماله اليوم "امس " يمثل الانطلاقة الحقيقية لدولنا الخليجية والعربية نحو العالمية منذ انطلاقته الاولى بعد ان استطاع بفضل النجاحات المتتالية ان يتخطى كل الحواجز والمعوقات ليقف على أرضية صلبة اهلته ان يكون ثاني أكبر معرض للاختراعات على مستوى العالم ويكون الأداة الأبرز لرفع اسم الكويت في المحافل العالمية.

واكد حرص اللجنة المنظمة على اتاحة الفرصة للمخترعين العرب تحديدا للمشاركة في هذا المعرض وذلك لصعوبة مشاركتهم في المعارض العالمية حيث كان المعرض السبب في مشاركة مخترعين من بعض الدول العربية لأول مرة في تاريخها ووقوفهم جنبا الى جنب مع نظرائهم في العالم للتنافس وابراز مهاراتهم التي تضاهي المهارات العالمية.

واضاف ان الرعاية السامية لسمو أمير البلاد للمعرض خير دليل على اهتمام سموه ودعمه ورعايته للمخترعين والمبدعين من أبناء الكويت.

وأشار الى مكانة المعرض البارزة والذي تشارك فيه جهات عالمية وعربية و150 مخترعا يمثلون 37 دولة ويقدمون 200 اختراع تحمل افكارا ابداعية قريبة للتسويق وتحتاج الى عقول استثمارية تتبناها لترى النور

■ نفتح الباب أمام أبناء الكويت من أصحاب الأفكار الإبداعية لتبنيها ومساعدتهم على تسجيل براءات الاختراع